

## الدرس الحادي والعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### كتاب الوقف.

- فالوقف من الأعمال التي حثَّ عليها دين الإسلام، واختصت هذه الشريعة الغراء بهذا المعنى البناء، وهو معنى الوقف، حيث إن الوقف صدقة لا كسائر الصدقات، بل تمضي فيه الأجور والحسنات وتبقى بقاء تلك الأعمال سائرة إلى أن يقدم المرء على الملك الدَّيان -سبحانه وتعالى-، والدنيا مزرعة، وفيها يكون التكليف، وفي الآخرة يجني المسلم ما زرع في هذه الدنيا، ولذلك كلما استكثر المرء من الزرع، كانت الثمار والجنى أعظم وأكثر في الدار الآخرة، وقد صدق المصطفى -عليه الصلاة والسلام- حينما قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثٍ» وذكر منها: «صدقة جارية»، فلا تزال هذه الصدقة تسير وتستمر وتمضي ولا تنقطع لصاحبها الذي تصدق بها، ولذلك كان الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- يتسابقون إلى هذا المعنى العظيم، وهو الوقف، لما فيه من تحييسٍ للأصل المتصدق به، وبقاءٍ لعبه، وتسبيلٍ وإمضاءٍ واستبراءٍ لثمرته.
- وقد قال جابر -رضي الله تعالى عنه- في هذا المعنى: "ما كان أحدٌ من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذا مالٍ، إلا أوقف" وذلك لما لهذا الوقف من أثرٍ عظيمٍ، ومن ذلك القصة الشهيرة لعمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنه- عندما جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً من خير، لم أصب مالاً قط هو أنفوس عندي منه، فما تأمرني؟ قال: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُوْهَبُ، وَلَا يُوْرَثُ»، هذا هو الوقف، وقد أشار به النبي -صلى الله عليه وسلم- على عمر في أنفوس ماله -رضي الله تعالى عنه-، وصلى وسلم على رسولنا الكريم.
- ولذلك كان هذا المعنى حاضراً عند الصحابة الكرام، فهذا أيضاً أبو طلحة كانت له بئرحاء، وكانت من أنفوس ماله، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يدخل إليها فيشرب منها لطيب مائها، فنزلت: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]، فجاء عندئذٍ أبو طلحة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقال: يا رسول الله، إن أحب أموالي بئرحاء، وإنها صدقةٌ لله، أرجو برها وذخرها، فضغها يا رسول الله، حيث أراك الله، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بِخٍ، ذَاكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَاكَ مَالٌ رَابِعٌ، إِنْ أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، قال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه.
- وقد احتبس خالد بن الوليد -رضي الله تعالى عنه- وعن الصحابة أجمعين- أدرعه وأعتده في سبيل الله، ومن أجمل ما رُوي في هذا الباب، لما قدم النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة، فأمر ببناء المسجد، وكان مكان المسجد النبوي لبني النجار، فقال لهم النبي -صلى الله عليه وسلم-: «ثامنونى» يعني بكم تبيعونها؟ ما الثمن الذي نشترى به أرضكم لبنى المسجد؟ فقالوا: لا نطلب ثمنه إلا إلى الله، الله أكبر، وهذا الحديث في الصحيحين، وهكذا ما تقدم أيضاً، وذلك فيه الحقيقة عبرة عظيمة، يعني لو أن بني النجار أخذوا قيمة هذا الوقف من النبي -صلى الله عليه وسلم-، فتعجلوا أجرهم في الدنيا، أهذا خيرٌ؟ أم ما ركع راکعٌ، ولا سجد ساجدٌ، ولا قرأ قارئٌ، ولا اعتكف معتكفٌ، ولا درس دارسٌ في المسجد النبوي من ذاك الزمان، إلى هذا الزمان، إلا وهم شركاء في أجره؟ أي الأمرين خيرٌ؟ الموفق من وفقه الله.

• والحقيقة أنك تجد بعض الناس، مع هذه النصوص العظيمة، التي جاءت في كتاب الله، وفي سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كاشفة ومبينة لفضل الصدقة والوقف، منها على سبيل التحديد، ومع ذلك تجد البعض محروماً، عنده أموال كثيرة، رجلاً كان أو امرأة، لا يكاد يوقف منها شيئاً، يأكل هذا المال، أو يحتبسه للوارث، فالمال إما أن تحتبسه لنفسك ولن يأتي بعدك، وأكثره لمن يأتي بعدك، وإما أن تقدمه بين يدي مقدمك على ربك ، فأما الأول فهو حال كثير من الناس، الذين يبخلون ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَن نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ [محمد: 38]، «أنفق يا ابن آدم، أنفق عليك»، «ما من يوم يصبح إلا وملكان، يقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً»، فكيف يخشى المرء من ذي العرش إقللاً، ويقول الآخر: «اللهم أعط ممسكاً تلفاً»، فكيف يستكثر المرء من إمساك هذا المال، وإنما يزكو المال بالصدقة، وخير هذه الصدقة الوقف.

• وقد تنوعت ألوان الوقف وأوصافه وصيغه لدى المسلمين، فلم تكن مقصورة على الفقراء والمساكين، بل كان هناك وقف لدور العلم، وكان هناك وقف لسقيا الماء، وكان هناك وقف لكتابة العلم، وكان هناك وقف للأربطة، وأوقاف للأيتام، بل وثم أوقاف للكسوة والإطعام وهكذا من صنوف الوقف التي كان يتنافس فيها المتنافسون، ويبدع فيها الموقفون.

• وأيضاً ما ينبغي فعلاً أن نسعى إلى إحيائه ودعمه، توثيق هذه الأوقاف، وضبطها، وتحجيرها بفقهِ ودقّة، تراعى فيها حاجات الناس، مع النظر لاختلاف ذلك بين زمانٍ ومكانٍ، فكم تعطلت من أوقاف أو تعثرت بسبب قيود وشروط ربما تكون مؤثرة في تحقيق الوقف لمصلحته، أو ربما أيضاً تعطلت أو تفرق أثرها ونفعها بسبب صيغة لم تكن في الحقيقة موصلة إلى المقصود الشرعي من الوقف، لا في النظارة وإدارة هذه الأوقاف، ولا في مصارفها، واستحقاق الأولى، فالأولى من ذلك، وهذا كله يؤكد على المعنيين بالعلم الشرعي، وبالعامل الخيري المبادرة إلى الارتقاء بهذا المفهوم، وتفعيل الوعي لدى الناس بهذا المعنى العظيم.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، فاللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين،

والمشاهدين، وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة -رحمه الله: كتاب الوقف، وهو تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة، ويجوز في كل عين يجوز بيعها، وينتفع بها دائماً مع بقاء عينها}.

• الوقف هنا عرفه المؤلف فقال: هو تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة، والوقف في اللغة: هو الحبس والمنع.

• وقوله: تحبيس الأصل، أي جعله محبوساً، فلا يُباع، ولا يوهب، ولا يورث ، هذا هو التحبيس هنا، والمراد بالأصل العين الموقوفة، وهي ما يمكن أن نعرفه بأن نقول: كل عين ينتفع بها، مع بقاء عينها، أو كل ما ينتفع به مع بقاء عينه، ومثال هذا العقار مثلاً، وأيضاً يمكن أن نقول الحيوان، كذلك السلع، كالأواني ونحوها، هذه يمكن أن يُنتفع بها مع بقاء عينها، أما ما تذهب عينه، فإنه لا يصح بناءً على هذا القيد وقفه، مثلاً لو أراد الشخص أن يوقف الماء الذي في هذا الكأس، لو أوقف الكأس نفسه صح، لأنه ينتفع به الكأس كما ينتفع بشرب الماء الذي فيه مثلاً مع بقاء عينه، لكنه لو أوقف الماء الذي فيه، فإنه لا يصح عند جمهور أهل العلم وهو المذهب وقفه؛ لأن هذا الموقوف وهو الماء يتلف ويذهب، ولا يبقى.

• قال: وتسبيل الثمرة، التسبيل ضد التحبيس، ويراد به هنا الإطلاق، والمقصود أن الوقف يُحبس فيه الأصل، ويطلق فيه الانتفاع بالثمره، أو المنفعة التي تنشأ عن هذا الأصل أو تلك العين، بحسب طبعاً شروط هذا الواقف.

• وهذا مثاله مثال من أوقف بيتاً على سبيل المثال، فهو يحبس الأصل، فلا يُباع هذا البيت، ولا يوهب، ولا يرثه ورثته؛ لأنه خرج عن ملكه إلى ملك الله -سبحانه وتعالى-، أما وجه الانتفاع بهذا البيت فعن طريق هذه الغلة، أو الأجرة التي يؤجر البيت عنده، فتُصرف، تؤخذ هذه الأجرة، وتُصرف في مصارف هذا الوقف، وهي مصارف البر، أو يكون الانتفاع بهذا الوقف بسكانه من قبل الفقراء ونحوهم، بحسب قيود وشروط هذا الواقف، فانظر كيف أمكن الانتفاع من ثمره أو منفعة هذا الأصل مع بقاء العين، سواء كان ذلك بالسكنى، هذه المنفعة، أو كان ذلك بأخذ الأجرة، وصرفها في احتياجات الموقوف عليهم، كانوا فقراء أو غير ذلك من الأنواع.

- هذا معنى الوقف على سبيل المثال، يعني ممكن يكون الوقف بكتاب، هذا الكتاب من كتبك مثلاً، فرغت منه، ولم تحتج له، ما أكثر ما نملك من أشياء لا نحتاجها، ممكن أن ينتفع بها غيرنا، يمكنك أن تضع هذا الكتاب في -مثلاً- مسجد، في مكتبة عامة، كتاب شرعي أو علمي مفيد نافع، وكل من قرأ في هذا الكتاب عندئذ انتفع، فالأصل باقي وهو الكتاب، فلا يجوز أن يُباع، ولا أن يأخذه شخص فيستأثر به عن غيره، إنما وضعته أنت بهذه الصيغة، ووضعتة للانتفاع به من خلال القراءة، هذه صورة من صور الوقف أيضاً، وهكذا الصور كثيرة، ولذلك يُقال أن هذا المعنى للوقف يفصله أو يميزه عن سائر الصدقات، لأن الصدقة تميلك في الحقيقة للمتصدق عليه، فهو إذا أخذ هذه الصدقة يملكها عندئذ، وإذا ملكها، استأثر بمنفعتها، وأمكنه أن يهبها كذلك، أن تورث عنه، ونحو ذلك، بخلاف هذه الحالة، حالة الوقف.
- ولذلك كانت الأدلة دالة على الوقف من جهة العموم، فكل دليل جاء في الصدقات، فهو دالٌّ على مشروعية الوقف، كما أن الأدلة دلت على الوقف من جهة الخصوص أيضاً، فأما ما يتصل بدلالة الأدلة على الوقف عمومًا، فكالآية التي أشرنا إليها، وهي قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] والوقف داخلٌ في النفقة، ولذلك فهم أبو طلحة هذا، فأوقف تلك المزرعة التي يملكها، أو البستان الذي لديه لأجل أن يظفر بهذا الأجر العظيم.
- وأيضاً حديث ابن عمر الذي حكا فيه عن أبيه -رضي الله تعالى عنهما أجمعين- لما أصاب الأرض التي بخير، فاستشار النبي -صلى الله عليه وسلم- فيها، فأشار عليه بأن يوقفها «إن شئت تصدقت بها»، فبي نوعٌ من الصدقة «غير أنه» هذا القيد «لا يُباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث».
- وأيضاً ما جاء من حديث أبي هريرة المتفق عليه: «إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث» وذكر منها: «صدقة جارية»، وقد رواه مسلم، والإجماع منقولٌ أيضاً على الوقف وجوازه وصحة إيقاف المال من قبل المكلّف، أو المكلف، وقد جاء ذلك الإجماع عن الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- فلم يُعرف فيهم مخالفٌ، مع انتشار الوقف وكثرته منهم -رضي الله تعالى عنهم-، حكى ذلك ابن قدامة وغيره.
- وإذا كان الوقف على جهة مشروعية، كان مستحباً؛ لأنه من الصدقة، فإن كان الوقف قد وقع على سبيل النذر، فيكون واجباً، فمتى كان الوقف على أمرٍ محرّم، فيكون الوقف عندئذٍ محرّماً، وإذا اشتمل الوقف على تضييقٍ على الورثة كان مكروهاً، ولذلك الوقف تدور معه الأحكام بحسب الوصف الملازم له، لكنه في الأصل إذا كان على برٍّ، ولم يترتب على هذا الوقف ضررٌ، فإنه عندئذٍ من المندوبات المستحبات، التي تحصل بها رفعة الدرجات، نسأل الله -جلّ وعلا- من فضله وميّته.
- الوقف من العقود اللازمة: لأن العقود نوعان: لازمة، وجائزة، والمراد باللازمة التي لا يملك الواقف عنها رجوعاً، ولا فسخاً، وإنما يجب عليه المضي فيها، متى أوقف بقوله أو فعله، وهذا على خلاف باقي الصدقات، ولذلك حديث عمر -رضي الله تعالى عنه- المتقدّم يفيد هذا المعنى، حيث قال له النبي -صلى الله عليه وسلم- كما في الرواية الأخرى: «تصدق بأصله لا يُباع، ولا يوهب، ولا يورث، ولكن ينفق ثمره»، فتصدق عمر -رضي الله تعالى عنه-، وهذا فيه الإشارة إلى أن الوقف عند خروجه من ملك صاحبه بلفظه أو فعله لا يملك عندئذٍ بيعه، ولا هبته، ولا يورث عنه، ولو كان في حياته، مما يدل على اللزوم، إذ الأصل أن المال إذا كان في حوزة المرء أنه يملك الرجوع فيه، لكن لما كان الوقف بهذه المثابة، كان حكم اللزوم فيه ظاهراً، وهذا أنفع للواقف، يعني أن يُقال بلزوم الوقف، إذ أن اللزوم يعني بقاء الوقف لله -سبحانه وتعالى-، ولا يملك عندئذٍ صاحبه أن يرجع فيه، هذا هو قول الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة -رضي الله تعالى عنه ورحمه ورحم الجمهور أجمعين-، حيث أنه رأى أن من حق الواقف الرجوع في الوقف والتصرف فيه كسائر الصدقات.

قال المؤلف: ويجوز في كل عين يجوز بيعها.

- أراد -رحمه الله تعالى- الإشارة هنا إلى كون الوقف إنما يكون في الأعيان، فلا يكون الوقف للمنفعة فحسب، وإنما يكون في العين التي يُنتفع بها، وبناءً عليه، فإن لا يُشرع وقف المنفعة، مع إمكان بيع الأصل، وهبته، وإرثته ونحو ذلك، وإنما تقع المنفعة، أو يكون الوقف بالمنفعة تابعاً لوقف الأصل أو العين نفسها، ولذلك قال: يجوز في كل عين، ليُخرج وقف المنافع،

وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم؛ لأن الوقف نقلٌ للملك في الأعيان في الحياة، فلم يصح كالبيع، أما المالكية فيرون جواز وقف المنافع، وتأقيت هذا الوقف، فينقض الوقف بانقضاء المدة.

- وقيل: يصح وقف كل ما جازت عاريته، كل ما جازت عاريته فإنه يصح وقفه؛ لأن الوقف في حقيقته، هو تملكٌ للمنفعة، والانتفاع إنما يكون بها، يعني بالمنفعة نفسها، أما الأصل فهو محبوسٌ من أن تنتقل ملكيته إلى أي أحدٍ بأي وجه، والشارع يتشوف للإحسان وتكثير الخير، واشترط بعض الأوصاف، تقييد هذا المقصد الشرعي، واختار هذا القول شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- فضبط العين بكل ما جازت إعارته، فيجوز عندئذٍ وقفه.

قوله: وينتفع بها دائماً مع بقاء عينها.

- هذا هو الشرط الثاني، فالشرط الأول: يجوز في كل عينٍ يجوز بيعها، والشرط الثاني: أن يُنتفع بها دائماً، مع بقاء عينها، ولذلك بيّن المؤلف مراده بهذا الشرط، أو بهذين الشرطين في المعطوفات بعدهما، حيث قال: ولا يصح في غير ذلك، يعني لا بد أن ينتفع بالوقف انتفاعاً دائماً، وفي هذا الإشارة إلى ما تقدم، من أن الوقف المؤقت هذا لا يُشرع عندهم، ولا يُعد وقفاً، خلافاً لما حكيناه عن بعض الفقهاء من أن الوقف المؤقت يحصل به المقصود من تسبيل هذه المنفعة، هذه المدة التي تم فيها تأقيت الوقف، فيكون عندئذٍ ذلك مشروعاً.
- إذن ينتفع بها دائماً، لبيان أن الوقف لا بد أن يكون مؤبداً، ولا يصح عندهم، وهو مذهب جمهور أهل العلم أن يكون مؤقتاً؛ لظاهر النصوص، غير أنه لا يُباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث، وهذا إنما يكون على سبيل الدوام، وذكرنا المعنى الذي تعلل به القائلون بجواز الوقف المؤقت.

قال: ولا يصح في غير ذلك.

- يعني في غير ما ينتفع به دائماً، مع بقاء عينه، فإذا كانت العين تفتى، فإن عندئذٍ لا يصح وقف تلك العين، وقد ضربنا لهذا مثلاً عند تعريف الوقف، فلا يسوغ فقهاً أو يوقف مثلاً ماءً يُشرب فينتهي، ولا طعاماً يُؤكل فيفتى، ولا طبيباً يتطيب به فينتهي، ولذلك قيّد المؤلف هذا، وقال تأكيداً لهذا: ولا يصح في غير ذلك، مثل الأثمان، أي لا يصح وقف الأثمان، كوقف الذهب والفضة، الدراهم والدنانير، وفي حكمها الآن الأوراق النقدية، فإنما والحالة هذه لا توقف، وهذا يجري أيضاً الحكم فيه كما يجري في المطاعم والأطياب ونحوها مما تفتى.
- وذهب بعض أهل العلم كالحنفية والمالكية إلى جواز وقف ما لا ينتفع به إلا بتلفه قالوا، كالمطعم والمشرب ونحوه. وقالوا: ومن ذلك وقف جرابٍ من التمر على الفقراء، ووقف أيضاً دراهم للقرض، وماءٍ للشرب، وطعامٍ للأكل، وطبيبٍ لمسجد، ونحو ذلك، واختار هذا شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-، وقال: تسمية ذلك وقفاً مما لا تأباه اللغة، وهو جارٍ في الشرع، والمراد به كونه وقفاً على تلك الجهة لا يُصرف لغيرها، ومما يُستدل به على مثل ذلك وقف عثمان -رضي الله تعالى عنه- لبئر رومة، ومن المعلوم أن البئر يفتى، ومن صور ذلك أيضاً وهو في حقيقة الأمر من المسائل المعاصرة، التي يكثر السؤال عنها، وقف النقود للقرض، وهذا في الحقيقة أولى بالجواز من وقف بعض الأعيان التي تتلف، يعني الكأس هذا الذي قلنا بناءً على مذهب الجمهور أن مثله يصح وقفه، يفتى مع الوقت، ينكسر، يتغير، ومثله بعض الآنية، ومثله مثلاً من وقف على سبيل المثال كتاباً، فكل هذه لها عمرٌ تنتهي معه، لكن وقف النقود ونحوها، لاسيما للقرض، هذا في الحقيقة أولى، كما يشير إليه القائلون بالجواز، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- حيث قال: إن هذه النقود أولى؛ لأنه يستقرضها ويرد بدلها، وفي هذا من التوسعة على الناس أيضاً، فبعض الناس يحتاج إلى النقود ولا يجد من يقرضه، فإذا كان هناك وقفٌ نقديٌّ، يُمكن هؤلاء من قضاء حاجاتهم بالاقتراض، ثم إعادة هذا المال مرةً أخرى، تحقق المقصود من الوقف.

{قال -رحمه الله: ولا يصح إلا على برٍّ أو معروفٍ، مثل ما روي عن عمر أنه قال: يا رسول الله، إني أصبت مالاً بخير، لم أصب مالاً قط هو أنفسي عندي منه، فما تأمرني؟ قال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقته بها، غير أنه لا يُباع أصلها، ولا يوهب،



**ولا يورث»، قال: فتصدق بها عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقًا غير متمولٍ فيه}.**

- **الشرط الثالث أو الرابع من شروط الوقف عندهم: أن يكون على بَرٍّ، ولذلك قال المؤلف هنا: ولا يصح إلا على بَرٍّ أو معروفٍ،** فإذا أوقف على غير بَرٍّ، كما لو أوقف على محرَّم، فإن الوقف باطلٌ باتفاق العلماء، شخصٌ يوقف مثلاً على محل بيع للمحرمات، كانت مشروباتٍ أو مطعوماتٍ أو مقروءاتٍ، أو غير ذلك من الممنوعات شرعاً، هذا الوقف باطلٌ، لأن الوقف إنما يُراد به الخير والبر، وهذا بخلافه، فهو باب شرٍّ.
- **والذي يدل على هذا: عموم النصوص الشرعية، ومن هذا قوله -صلى الله عليه وسلم: «كل شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطلٌ»، والمراد: كل شرطٍ مخالفٌ لكتاب الله،** وحديث أيضاً ابن عمر، الذي ذكره المؤلف هنا، ففيه قول النبي -صلى الله عليه وسلم-، لما قال عمر: إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب مألًا قط هو أنفسي عندي منه، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو أشار عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يحبس أصلها ويتصدق بها، قال الراوي: فتصدق بها عمر، في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم صديقًا غير متمولٍ فيه.
- **وهذا الحديث فيه الحقيقة فوائده كثيرة، ومن ذلك أن عمر -رضي الله تعالى عنه- من أول من وقف في الإسلام، كما يشير إليه هذا الحديث، وفيه أيضاً بيانٌ لمعنى الوقف، وهو تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة، وفي هذا الحديث أيضاً بيانٌ لحكم التصرف في الوقف، وأنه لا يكون إلا في ما يُنتفع فيه، وفي هذا الحديث بيان أن الوقف أيضاً لا يورث، ولا يوهب، ولا يُباع، وفيه الإشارة إلى مشروعية التصديق على الفقراء من مال الوقف، وكذلك على القربى، وإن لم يكونوا فقراء، وكذلك على ابن السبيل، وهو المنقطع، وإن كان غنياً في بلده، فيُعطى ما يتوصل أو يتوصل ويصل به إلى بلده، وكذلك ما يكون في الصدقة أو الوقف على الجهاد في سبيل الله، وفيه أيضاً دليلٌ على جواز إقراء الضيف في قوله: «والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف»، فيه الإشارة إلى جواز أن يأكل الناظر، وهو المدير والوكيل على هذا الوقف، أن يأكل من هذا الوقف بالمعروف من غير تعديٍّ على ذلك وإسرافٍ، وإلحاق الضرر بهذا الوقف، يأكل ما يحتاج إليه مثله، وكذلك يعطي الصديق من هذا الوقف، قدرًا يسيرًا، كما أيضاً أشار إليه النص «أو يُطعم صديقًا غير متمولٍ فيه» يعني لا على سبيل التملك، ولا يكون ذلك على سبيل الاستكثار كما ذكرنا، وهذا كله جاء ناشئاً عن فضيلة كانت في استشارة عمر -رضي الله تعالى عنه- للنبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا يؤكد أيضاً بركة الاستشارة، لاسيما إذا كانت لأهل العلم والفضل، فينشأ عنها كثيرٌ من الخير.**
- **اختلفوا في مسألة ناشئة عن اشتراط أن يكون الوقف على بَرٍّ، وهي الوقف على المباح، هل هو جائزٌ؟ وهل اشتراط أن يكون الوقف على بَرٍّ، أو على معروفٍ، يمنع من الوقف على المباح؟ أم لا؟** لو أراد شخصٌ أن يقف مثلاً على الرياضة، بحيث يتمرن الناس في هذا المكان، أو يقف مثلاً على صورةٍ من الصور التي يحصل بها -كما ذكرنا- ما هو غير ممنوعٍ شرعاً، لكنه ليس من أبواب النذب والاستحباب.
- **فالمنهج عندنا، وهو ما يمكن أن يقال بأنه قول الجمهور، لا يصححون الوقف على المباح، وإنما يشترطون -كما ذكر المؤلف- أن يكون على بَرٍّ أو معروفٍ،** لظاهر النصوص، ولأنه إنما سمي الوقف صدقةً لأجل كون تلك الصدقة في البر، وهو إخراج مالٍ على وجه القرية، ويُحبس هذا المال عن الهبة والإرث ونحو ذلك، ومثل ذلك لا يكون إلا لمصلحةٍ شرعيةٍ، وهي الوقف على البر دون سائر الجهات، كما لو كان وقفاً على ما يُباح، ومن باب أولى المنع مما يُكره، وأظهر منه، وهو محل اتفاقٍ، الوقف على المحرَّم.
- **ومن شروط الوقف التي يمكن أن نشير إليها: أن يكون الواقف نافذ التصرف، فلا يصح الوقف من المحجور عليه، شخصٌ محجورٌ عليه في ماله، وقد تقدمت الإشارة إلى معنى الحجر، هذا لا يجوز أن يوقف، ولا يصح منه الوقف، كما أن الوقف لا بد أن يكون ناجزاً، فلا يكون، ولا يصح أن يكون الوقف معلّقا، أو مضافاً إلى زمنٍ في المستقبل، أو أن يربط هذا الوقف**

بموته على سبيل المثال، فيكون عندئذٍ في حكم الوصية لا الوقف، فالوقف لا يصح إلا ناجزًا حين صدور القول أو الفعل المتضمن له، ولا بد فيه من التأييد كما أشرنا، وإليه أشار المؤلف في قوله: ينتفع به مع بقاء عينه دائمًا، فدائمًا تشير إلى هذا المعنى، وهو مذهب جمهور أهل العلم، ولا بد أيضًا أن يكون الموقوف عليه معلومًا، فلا يصح على مجهول، لابد أن يكون الموقوف عليه معلومًا يملك، فلا يصح على مجهول عينًا أو وصفًا، ولا أيضًا على معينٍ معلومٍ لا يملك، مثل لو أوقف على ما لا يملك كمهائم ونحوها، فإن هذا الوقف لا يصح؛ لأن الوقف تمليكٌ للمنفعة، وهذا إنما يكون في مالٍ، فلا يتحقق معه عندئذٍ المقصود من الوقف.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

